الأمم المتحدة تدعـــــو إلى التحرك لمنع جرائم وحشية إســـــرائيلية جديدة بحق الفلسطينيين



○ من جرائم الاحتلال الوحشية في غزة.

جنيف – (أ ف ب): دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أمس المجتمع الدولي إلى التحرك من أجل منع من خطر وقوع جرائم وحشية إسرائيلية جديدة بحق الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، مشيرا الى ان سياسات »التطهير العرقي« تتزايد في هذه المناطق.

وقال فولكر تورك في بيان إنه يشعر »بقلق بالغ إزاء الطابع الذي يزداد تعميما ومنهجية للانتهاكات المرتكبة، سواء في الضفة الغربية أو في غزة«، مشددا على أن »على جميع الدول التزاما بالتحرك فورا لمنع وقوع المزيد من الجرائم الوحشية ضد الفلسطينيين«.

وتابع أن الهجمات والسياسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين تشير إلى »تزايد خطر وقوع المزيد من الفظائع« في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأضاف »لقد أوضح ممثلون للحكومة الإسرائيلية، على أعلى المستويات، مرارا سياسات الضم والتطهير العرقي والعقاب الجماعي في الضفة الغربية«، مع إعرابه عن القلق إزاء تصاعد الخطاب التحريضي ضد المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل.

ونبّه المسؤول الأممي من أن »التحريض على الكراهية وعلى ارتكاب انتهاكات ترقى إلى مستوى الجرائم الوحشية، كجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، بل وحتى الإبادة الجماعية، بلغ في مختلف أوساط المجتمع مستوى مروعا«.

وقال تورك إن مفوضيته حذّرت مرارا من أن ممارسات إسرائيل في غزة تشكل »خطرا حقيقيا على استمرار وجود« الفلسطينيين كمجموعة.

وأعرب عن أسفه لأن »تحذيراتنا لم تؤخذ بعين الاعتبار، ولا تزال الفظائع تتكرر«.

وأكد المسؤول الأممي مجددا أن »البنى التحتية المدنية في غزة تتعرض للتدمير، في حين تتوسع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية«، مضيفا أن »الفلسطينيين لا يزالون يتعرضون للاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة، ويخضعون لنظام قضائي ذي معايير مزدوجة. والقائمة لا تنتهي«.

ووفق المفوضية السامية، فقد تم تهجير 42666 فلسطينيا قسرا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، وذلك منذ السابع من أكتوبر 2023.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، ندّد فولكر تورك بـ»الجهود المنهجية والعنيفة الرامية إلى استبدال المجتمعات الفلسطينية بمستوطنين إسرائيليين«، فضلا عن »تقطيع أوصال المنطقة بطريقة تقوّض أي آفاق مستقبلية لإقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي«.

في ظل تصاعد العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال الأشهر الأخيرة، أعرب المسؤول الأممي عن خشيته من أن يمتد خطر التهديد المحدق ببقاء الفلسطينيين »ليشمل كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة«.

وأضاف أنه في الضفة الغربية كما في غزة »يتواصل قتل المدنيين، كما تعرض مئات الآلاف من الفلسطينيين للتهجير القسري، في حين يشير مسؤولون إسرائيليون كبار إلى نيتهم جعل هذا التهجير دائما«.

ونتيجة كل ذلك »يجب إجراء تحقيقات مستقلة، كما ينبغي محاسبة المسؤولين. ويجب على جميع الدول دعم عمل المحاكم الدولية في هذا الصدد«، وفق المسؤول الأممي«.

كما ذكّر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل حماية المدنيين واحترام سلامة العمليات الإنسانية.

السودان: 30 قتيلا وجريحا وإسقاط 6 مسيرات تركية في النيل الأزرق



○ حطام طائرة مسيرة في النيل الأزرق.

الخرطوم – (د ب أ): تصاعدت وتيرة استخدام الطائرات بدون طيار »المسيرات« في إقليم النيل الأزرق بالسودان حيث شهدت الساعات الـ 24 الماضي عشرات الهجمات بـ »الدرونز« ما أدى إلى عشرات القتلى والجرحى وسقوط ست مسيرات تركية. ونقل موقع »دارفور 24« أمس الأربعاء عن مصادر قولها: إن 15 شخصا قتلوا وأصيب 15 أخرون، مساء الثلاثاء، في هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت أحياء سكنية ومنازل في مدينتي الدمازين والروصيرص بإقليم النيل الأزرق.

وأضافت المصادر أن الهجمات شملت المدينتين باستخدام أكثر من 40 طائرة مسيّرة انتحارية، واستهدفت مناطق سكنية ومنازل ومنشآت عسكرية، موضحة أن الهجمات أدت إلى احتراق عدد من المنازل المشيدة بمواد محلية، وسط حالة من الهلع بين السكان. وكان الجيش السوداني قد استهدف بالطيران المسيّر مواقع عسكرية للدعم السريع والحركة الشعبية في محور جنوب النيل الأزرق، وفق مصدر عسكري.

ونقل موقع »الترا سودان« عن المصدر قوله: إن الغارات تزامنت مع سيطرة الجيش على بعض المناطق في محلية باو، مؤكدا مواصلة الجيش عملياته العسكرية في محور جنوب النيل الأزرق بعد وصول تعزيزات عسكرية كبيرة إلى الإقليم في الأيام الماضية. بدوره، أعلن تحالف السودان التأسيسي (تأسيس)، إسقاط ست طائرات مسيرة تركية كانت تستهدف المدنيين والبنى التحتية والأسواق العامة بالنيل الأزرق. وقال تحالف تأسيس، في بيان نشرته قوات الدعم السريع على موقعها الإلكتروني: إن »قواته حققت انتصاراً جديداً ومهماً على جيش الإخوان الإرهابي؛ بإسقاط خمس طائرات مسيّرة تركية الصنع في إقليم الفونج الجديد من طراز (بيرقدار TB2 وK2) «، مشيرا إلى إسقاط طائرة مسيّرة من نوع (آكانجي) ليصبح الإجمالي ست مسيرات. وأكد »عزم قواته الثابت على حماية المدنيين والتصدي بحزم للاعتداءات التي ينفذها الجيش عبر الغارات الجوية شبه اليومية باستخدام الطائرات المسيّرة، التي تستهدف المناطق السكنية والمرافق العامة والبنية التحتية والمستشفيات، في انتهاك صارخ للقوانين والأعراف الدولية.« وكان تحالف تأسيس، الذي يضم قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال قد حقق تقدما واسعا في النيل الأزرق منذ 19 من الشهر الجاري حيث سيطر على جبل الطين وقمبرتي ومايفول في باو ثم المدينة 12 وديرنق وذلك بعد أشهر من سيطرته على الكرمك وقيسان. وتسببت معارك النيل الأزرق في موجات نزوح واسعة من المناطق المتأثرة بالقتال، وسط مخاوف متزايدة من تفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية في الإقليم.

ويشهد السودان حربا بين الجيش وقوات الدعم السريع شبه العسكرية منذ أبريل 2023، وأودى الصراع بحياة 59 ألف شخص على الأقل وتسبب في نزوح نحو 13 مليونا آخرين ودفع أجزاء كثيرة من السودان إلى المجاعة. ويحتاج أكثر من 30 مليون شخص الى مساعدات إنسانية.



○ منشأة نفطية صغيرة في منطقة جرف الصخر التي كانت تحت سيطرة كتائب حزب الله العراقية.

الحكومة العراقية تسعى إلى قطع طرق تهريب النفط إلى إيران وفق تقرير استخباراتي

بغداد – (الوكالات): أفاد تقرير استخباراتي حكومي عراقي بأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لوقف تهريب النفط عبر إقليم كردستان تستهدف طرقا لنقل النفط الخام إلى إيران بهدف مساعدتها على »التهرّب من العقوبات«، وفق ما أوردت وسائل إعلام رسمية ومسؤول أمني عراقي. واتخذ رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي يوم الثلاثاء إجراءات لوضع المنافذ الحدودية في إقليم كردستان وعدد من الحقول النفطية التابعة لسيطرة الإقليم، تحت سيطرة الحكومة الاتحادية.

ونشرت وكالة الأنباء العراقية الرسمية وثيقة أمس الأربعاء وصفتها بأنها »تقرير استخباري حكومي«، كشف عن تهريب النفط الخام عبر صهاريج من حقول في محافظتي كركوك والسليمانية في شمال شرق العراق، إلى إيران. وأشار التقرير الى أنه يتمّ في إيران خلط هذا النفط مع نفط خام إيراني قبل تصديره إلى أفغانستان. وتشير الوثيقة التي اطلعت عليها وكالة فرانس برس، من دون أن تكون قادرة على التحقّق من صحتها، إلى أن الهدف من ذلك مساعدة إيران على »التهرّب من العقوبات« الأمريكية المفروضة عليها والتي تحول دون تصديرها النفط.

وتتحدّث الوثيقة عن وجود مسار تهريب آخر يمرّ عبر معابر حدودية إلى تركيا. وتتهم الولايات المتحدة الداعمة للزيدي الذي تولى منصبه في وقت سابق من هذا العام، إيرانَ باستغلال الاقتصاد العراقي للالتفاف على العقوبات. وفرضت عقوبات على أفراد وشركات عراقية يعملون على خلط نفط عراقي بآخر إيراني. وقال مصدر أمني في بغداد لوكالة فرانس برس إن »هناك تهريبا وفلتانا بالمنافذ وهناك منافذ غير رسمية، وهناك تورّط لمسؤولين في الإقليم وخارجه«.



○ المقر الرئيسي لشركة هواوي في مدينة شنتشن الصينية. (أ ف ب)

بكين تندد بقمع واشنطن للشركات الصينية بعد إدانة هواوي

بكين – (أ ف ب): نددت بكين أمس بقمع الولايات المتحدة للشركات الصينية، بعدما أدانت هيئة محلفين أمريكية شركة التكنولوجيا العملاقة هواوي بتهمة سرقة أسرار تجارية والكذب على الجهات الناظمة بشأن نشاطها في إيران.

واستهدفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب شركة هواوي، الرائدة عالميا في تصنيع معدات الاتصالات، وأدانتها محكمة فدرالية في نيويورك الثلاثاء بعد محاكمة استمرت ثلاثة أشهر.

ويأتي الحكم في فترة تعد حساسة من الناحية السياسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة والصين، إذ سعى ترامب ونظيره شي جينبينغ إلى تصوير العلاقة بينهما على أنها »رائعة«، وفق تعبير الرئيس الأمريكي، عندما اجتمعا في مدينة شنجن الأسبوع الماضي.

وأدانت هيئة المحلّفين هواوي بعشر من أصل 12 تهمة جنائية واجهتها، من بينها الاحتيال المصرفي والتآمر لسرقة أسرار تجارية والتآمر لخداع الولايات المتحدة.

وردّت بكين أمس، مشيرة إلى أنها »تعارض بشدة قيام الولايات المتحدة بقمع الشركات الصينية ولجمها، وتدعم بقوة هذه الشركات في الدفاع عن حقوقها ومصالحها المشروعة«.

ولطالما أشارت إدارة ترامب إلى خطر تجسس هواوي لصالح الحكومة الصينية وسبق أن حضّت البلدان على عدم استخدام البنى التحتية للشركة في شبكات إنترنت الجيل الخامس »5جي.«

وقال وزير العدل الأمريكي تود بلانش: »لا يوجد شخص أو شركة فوق القانون«، مضيفا أن »هواوي وثلاث شركات تابعة لها أدارت أعمالها في الولايات المتحدة لعقود على أساس الكذب والسرقة.«

ورفضت هواوي الإدانة أمس، قائلة في بيان إنها »تفتقر إلى الأسس القانونية والواقعية«. وأضافت »سنراجع الأحكام ذات الصلة بدقة ونتخذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع عن حقوقنا ومصالحنا.«

لكن المحلّفين برّأوا الشركة من تهمتي التآمر لممارسة الابتزاز المنظم وعرقلة سير العدالة، في خطوة »رحّبت« بها هواوي وقالت إنها »تثبت بأن هذه الاتهامات تفتقر إلى أي أساس واقعي وتبرهن على صواب موقفنا الثابت على مدى السنوات الثماني الماضية.« ويرتبط عدد من التهم بتعاملات هواوي التجارية مع الحكومة الإيرانية. وأفاد بيان وزارة العدل بأن هواوي »كذبت مرارا بشأن طبيعة أعمالها في إيران، وأبلغت المصارف والصحفيين والحكومة الأمريكية على نحو مضلّل بأنها لا تساعد الحكومة الإيرانية أو الجيش أو أجهزة الاستخبارات الإيرانية.« وأضاف أن »هواوي كذبت على المصارف بشأن أنشطتها في إيران للحصول على مليارات الدولارات والوصول إلى أنظمة التحويلات المصرفية بالدولار، ما مكّنها من أن تصبح فاعلا بارزا في السوق العالمية لخدمات الاتصالات، وهو أمر يعود الفضل فيه جزئيا إلى أكاذيبها.«

انقسام غير مسبوق في الأمم المتحدة يعقّد اختيار الأمين العام الجديد

الامم المتحدة – (أ ف ب): على مسرح دولي تمزقه النزاعات الدامية والأزمات، تجد الأمم المتحدة المكلفة بمواجهة أكبر التحديات العالمية، صعوبة في اختيار أمينها العام الجديد في ظل غرقها في انقسامات داخلية. للمرة الأولى في تاريخ المنظمة، بات احتمال أن ينهي أنطونيو غوتيريش ولايته في 31 ديسمبر من دون تعيين خلف له فرضية محتملة، وفق ما يؤكد في تصريح لوكالة فرانس برس تيبو كاميلي الباحث في »مركز التعاون الدولي« بجامعة نيويورك.

ويلفت هذا الدبلوماسي السابق في الأمم المتحدة، والمتخصص في حوكمتها، إلى أن مسؤولي المنظمة »يعكفون على إعداد سيناريوهات للتعامل مع هذا الوضع«، رغم أن التوصل إلى »اتفاق يظل ممكنا« بطبيعة الحال قبل حلول الموعد النهائي. منذ يوليو، انخرط مجلس الأمن المكلف باختيار خلف للأمين العام البرتغالي بعد انتهاء ولايتيه، في عملية تتسم بالغموض، وتتخللها عمليات تصويت سرية تتيح للمرشحين (وعددهم ثمانية حتى الآن) معرفة موقعهم في سباق التنافس.

وحتى الآن، تتقدم بوضوح المرشحة ريبيكا غرينسبان، النائبة السابقة لرئيس كوستاريكا والمديرة الحالية لوكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إذ تصدرت النتائج في ثمان من أصل تسع جولات تصويت »استكشافية«. إلا أنه من بين الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن، تتمتع الدول الخمس دائمة العضوية (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، وبريطانيا) بحق النقض (الفيتو) في اختيار الأمين العام المقبل. وخلال عمليتي تصويت خاصتين، ظهرت خلالهما أصوات الدول الخمس بألوان مميزة، واجهت غرينسبان رفضا من اثنتين من القوى الكبرى، بينما تلقى بقية المرشحين ما يصل إلى خمسة آراء رافضة.

يقول دانيال فورتي، مدير شؤون الأمم المتحدة في »مجموعة الأزمات الدولية«، إن »الانقسامات بين الأعضاء الدائمين، ولا سيما الصين وروسيا والولايات المتحدة، تظهر حالة الارتباك التي تكتنف السباق«. وفي ظل مؤسسة باتت أكثر انقساما من أي وقت مضى، وعاجزة عن اتخاذ موقف حاسم إزاء أي من النزاعات الكبرى التي تعصف بالعالم (أوكرانيا، غزة، السودان...)، نادرا ما تتفق الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. ويلفت فورتي إلى أن »اختيار الأمين العام القادم للأمم المتحدة ليس استثناء«. ومن بين الدول دائمة العضوية، كانت الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب الذي يرفع شعار »أمريكا أولا« ويناهض العمل متعدد الأطراف الذي يشكل جوهر فكرة الأمم المتحدة، الأكثر وضوحا بشأن المواصفات التي تنشدها في المرشح، وأهمها أن يكون »إصلاحيا.«

لخّص سفير الولايات المتحدة مايك والتز نظرة بلده بالقول إن »هناك حاجة إلى إصلاح عمليات حفظ السلام، وإصلاح الميزانية، والمزيد من الصرامة«، علاوة على »تقليص البيروقراطية والنفقات الهيكلية«. في ظل هذه الظروف، هناك تخوّف من أن تكون غرينسبان »منغمسة أكثر من اللازم في دوائر المؤسسة، بما يحول دون قدرتها على إحداث تغيير حقيقي«، وفق إستر بريمر مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون المنظمات الدولية في عهد باراك أوباما، والباحثة حاليا في »مجلس العلاقات الخارجية.«

ويؤكد تيبو كاميلي أن »هناك تكهنات كثيرة تشير إلى أن الولايات المتحدة تعارض غرينسبان، وأن روسيا ربما حذت حذوها«. تأتي خلف المرشحة الكوستاريكية وزيرة خارجية غيانا السابقة كارولين رودريغيز-بيركيت، والرئيس الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الأرجنتيني رافايل غروسي. أما الإماراتية لانا نسيبة التي دخلت السباق في وقت متأخر ويُعتقد على نطاق واسع أنها تحظى بدعم الولايات المتحدة، فحظيت بنتائج مخيبة للآمال. وفي المقابل، انسحبت شخصيتان بارزتان من المنافسة، وهما الرئيس السنغالي السابق ماكي سال والرئيسة التشيلية السابقة ميشيل باشليه. وفي حال استمر الانسداد، فقد يظهر مرشحون جدد في أي وقت. ويشير دانيال فورتي إلى أن غياب توافق واضح، إلى جانب »الضغوط السياسية والمالية الهائلة التي تواجهها المنظمة، تجعل من منصب الأمين العام أقل جاذبية بكثير مما كان عليه في الماضي«. لكن مهما كان الحال، تطالب دول عديدة بأن تتفق القوى الكبرى على هدف واحد على الأقل، وهو تعيين امرأة، ما سيشكل سابقة منذ تأسيس المنظمة قبل 81 عاما.



○ أنطونيو غوتيريش.